NPT/CONF.2026/PC.III/3

Distr.: General
11 March 2025
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الثالثة

نيويورك، 28 نيسان/أبريل – 9 أيار/مايو 2025

مشروع تقرير وطني مقدم عملا بالإجراءين 20 و 21 الواردين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

مشروع تقرير مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

مقدمة

1 – ستقدم حكومة المملكة المتحدة تقريرًا وطنيًا عن التقدم الذي أحرزته بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض لعام 2026، من أجل "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة"، وفقًا لخطة العمل لعام 2010 بشأن نزع السلاح النووي. ونشارك مشروع النسخة هذا مع جمهور واسع لجمع الملاحظات بغية إثراء مشروع تقريرنا النهائي. وسنعقد سلسلة من الجلسات التشاورية طوال عام 2025، بما في ذلك في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في نيويورك وفي المملكة المتحدة، لإشراك الدول الأطراف والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونشجع القراء على تقديم أفكارهم حول المشروع من خلال هذه الجلسات وعلى المستوى الثنائي. ونظرًا للقيود المفروضة على طول التقرير، فقد ذُكرت بعض المواضيع بإيجاز أو لم تُذكر في هذه النسخة ولكن سيجري تناولها باستفاضة في التقرير النهائي. ونشجع جميع الدول الأطراف على أن تقدم تقارير مماثلة، بما يتسق مع الإجراء 20 من الخطة.

2 – وخلال السنوات الـ 55 التي انقضت منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، أبقت المعاهدة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية دون العشرة، وأدارت خطر انتشار المواد النووية الخطيرة، وسهلت الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، مما عاد بالنفع على الناس في جميع أنحاء العالم.

3 – ومع ذلك، تجري دورة الاستعراض هذه في عالم غير مستقر أكثر من أي وقت مضى. فالأعمال غير القانونية التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا، بما في ذلك خطابها النووي غير المسؤول، تزعزع السلام والأمن الدوليين. وتواصل الإجراءات التي تتخذها إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تقويض هيكل عدم الانتشار، في حين أن عدم شفافية بعض الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بشأن طابع برامجها النووية ومداها يهدد الأمن الدولي.

080425 210325 25-04067 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - والواجب الأول لأي حكومة مسؤولة هو سلامة مواطنيها. والمملكة المتحدة، باعتبارها دولة حائزة لأسلحة نووية، تأخذ مسؤولياتها على محمل الجد. وسنحتفظ بالحد الأدنى من الردع النووي الفعال والموثوق به، والمعلن للدفاع عن حلف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، طالما أن الوضع الأمني العالمي يجعل ذلك ضرورياً. ويظل ردعنا ضمانة حيوية للمملكة المتحدة وحلفائها وللحفاظ على السلام والأمن العالميين.

5 - ومع ذلك، لا تزال المملكة المتحدة متمسكة تماماً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ويعيد هذا التقرير تأكيد أن المملكة المتحدة تتشارك في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويشير التقرير إلى التخفيضات التي أجرتها المملكة المتحدة نفسها ويحدد ما تتخذه من خطوات لتيسير نزع السلاح على نطاق أوسع. ويوضح التقرير قناعة المملكة المتحدة بأنه، لتحقيق نزع السلاح، يجب على المجتمع الدولي أن يتبع نهجاً تدريجياً ضمن الأطر القائمة، ومواصلة عمله بشأن الشفافية واللارجعة والتحقق، وموازنة المخاطر الحالية والمستقبلية، حتى تتمكن الدول من المضي قدماً بثقة في ضمان سلامة شعوبها. وهذا يفسر لماذا لا تعتقد المملكة المتحدة أن بإمكانها الذهاب إلى أبعد من ذلك في هذا الوقت، حيث تتعرض لتهديدات علنية تمثلها روسيا، ضمن تحديات أمنية أخرى.

6 - وتفخر المملكة المتحدة بالقيام بدورها في تعزيز عدم الانتشار النووي، من خلال المشاركة الفعالة في ضوابط التصدير، وبناء القدرات، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ووضع عدم الانتشار في قلب سياستها الوطنية بشأن المساعي النووية. وتواصل المملكة المتحدة المشاركة في مبادرات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار في حلف الناتو، لتعزيز الموقف الموحد للحلف في مواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة. ونحن متيقظون للمخاطر التي يمكن أن تشكلها التكنولوجيات الجديدة ونتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي لفهمها وإدارتها.

7 - وقد استفادت المملكة المتحدة كثيراً من الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، بدءاً من توليد الطاقة وإزالة الكربون إلى التقدم في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والصناعة وغيرها. وتقاسم تلك المنفعة أمر أساسي في عهد معاهدة عدم الانتشار، ونحن ملتزمون بمساعدة البلدان على استخدام التكنولوجيا النووية السلمية بأمان وبكامل إمكاناتها.

8 - ويمكن لجميع الدول الاستفادة من معاهدة عدم الانتشار، وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الحفاظ عليها. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للقيام بدورها وتدعو جميع الدول إلى العمل معًا لتحقيق أهداف المعاهدة.

الفرع 1 - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح

9 - لا تزال المملكة المتحدة متمسكة بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وبالتزامها بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي. وأفضل طريقة لتحقيق نزع السلاح هي من خلال معاهدة عدم الانتشار بطريقة تدريجية وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع. وتماشياً مع جهود الركيزة الأولى، فإن التقدم الذي يحرزه حلف الناتو في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ضروري لضمان الاستقرار الاستراتيجي والأمن الجماعي في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وهناك حاجة أكبر من أي وقت مضى إلى أن تعمل الدول معًا لإيجاد بيئة تمكّن من نزع السلاح.

1-1 السياسات والمبادئ والأنشطة الأمنية الوطنية المرتبطة بالأسلحة النووية

سياسة الردع النووي والأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية

10 - الردع النووي هو حجر الزاوية لأمن الناتو، وتساهم القوات النووية الاستراتيجية المستقلة للمملكة المتحدة بشكل كبير في الأمن العام للحلف. والغرض من أسلحتنا النووية هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. ولن ننظر في استخدام أسلحتنا النووية إلا في حال الضرورة القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في الناتو. والأسلحة النووية في المملكة المتحدة مستقلة من الناحية التشغيلية، ولا يستطيع أحد سوى رئيس الوزراء أن يأذن باستخدامها. وهذا يضمن الحفاظ على السيطرة السياسية دائمًا. وسننشر استعراض دفاعنا الاستراتيجي هذا العام وسنبقي وضعنا النووي قيد الاستعراض المستمر ليعكس البيئة الأمنية الدولية المتغيرة.

11 - ونحن الدولة الحائزة لأسلحة نووية الوحيدة التي تدير منظومة إيصال وحيدة، ولا يزال مخزوننا هو الأصغر من أي دولة أخرى حائزة لأسلحة نووية. وبعد النظر في البدائل، قدّرنا أن هناك حاجة إلى أربع غواصات فقط لضمان أن تكون غواصة واحدة على الأقل دائما في البحر. وغواصاتنا التي تقوم بدوريات تعمل على أساس الإخطار بإطلاق النار في غضون عدة أيام، ومنذ عام 1994، لا نُوجه صواريخنا نحو أي دولة. وتؤدي هذه المبادرات إلى إطالة مدة اتخاذ القرار وتقلل خطر التصعيد غير المتعمد، بما يتفق مع الإجراء 5 (د) من خطة العمل لعام 2010.

12 - ولن تستخدم المملكة المتحدة الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية تكون طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، بما يتماشى مع خطة العمل لعام 2010. ولا ينطبق ذلك على أي دولة تنتهك التزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

13 - ونحتفظ بالحق في إعادة النظر في هذا الضمان إذا استدعى ذلك في المستقبل تهديدٌ بأسلحة الدمار الشامل، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية، أو التكنولوجيات الناشئة التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل.

14 - والغموض المتعمد حول متى وكيف وعلى أي نطاق بالتحديد يمكن أن نستخدم أسلحتنا النووية يعزز تأثيرنا الرادع ويتوافق مع التزامنا الأوسع بالشفافية ويتماشى مع الإجراء 5 (ز) من خطة العمل لعام 2010.

حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة وفرنسا

15 - الناتو هو حلف دفاعي، وتتوافر قدرته النووية للحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. والردع النووي هو حجر الزاوية لأمن الحلف وهو أساسي لاستراتيجية الناتو الشاملة: منع نشوب النزاعات ودعم مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وطالما أن ثمة أسلحة نووية، فسيظل حلف الناتو تحالفًا نوويًا.

16 - وحسبما يتطلبه الوضع الأمني الراهن، فيظل حلف الناتو ملتزماً باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان مصداقية وفعالية وسلامة وأمن مهمة الردع النووي للحلف، بما في ذلك تحديث قدراته النووية وتعزيز قدرته على التخطيط النووي والتكيف حسب الضرورة.

17 - والرادع النووي البريطاني مخصص للدفاع عن حلف الناتو لدعم الأمن الجماعي والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ومنذ إعلاننا عن قدرتنا لحلف الناتو في عام 1962، ساهمت القوات النووية

البريطانية مساهمة كبيرة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والحد من مخاطر الانتشار. ومن خلال الحفاظ على رادعنا النووي المستقل، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا، نزود حلف الناتو بثلاثة مراكز منفصلة لصنع القرار النووي الذي يعزز الاستقرار العام في المنطقة. وهي تعزز الردع من خلال تعقيد عملية صنع القرار لدى الخصوم وتوضيح أن تكاليف الهجوم على المصالح الحيوية للمملكة المتحدة سوف تفوق أي مكاسب.

18 - ولطالما كانت الترتيبات النووية لحلف الناتو متوافقة تمامًا مع معاهدة عدم الانتشار، حيث تحتفظ الدول الحائزة لأسلحة نووية بالسيطرة والوصاية المطلقة على أسلحتها النووية في جميع الأوقات. وتُطبق هذه الترتيبات داخل الناتو حتى قبل دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام 1970. وقد ظل الحلف ملتزماً بمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها الطريق الوحيد الموثوق به لنزع السلاح النووي، وهو ملتزم بالحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بالكامل.

19 - وتواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الولايات المتحدة وفرنسا في المسائل النووية. ويستند التعاون الدفاعي النووي بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1958 واتفاقية مبيعات بولاريس لعام 1963. ووقّعت المملكة المتحدة مع فرنسا معاهدة توتاتيس في عام 2010، التي تدعم التعاون بين المملكة المتحدة وفرنسا وتبادل المعلومات بشأن سلامة وأمن الأسلحة النووية، والتثبت من المخزون، ومكافحة الإرهاب النووي أو الإشعاعي. وتعاوننا النووي مع الناتو والولايات المتحدة وفرنسا يتماشى تماما مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار.

2-1 الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق من ذلك

20 - يجب أن يشمل السعي إلى نزع السلاح النووي العناصر السياسية والعسكرية والقانونية والمؤسسية والتقنية وغيرها من العناصر التي تمنح الدول الثقة في قدرتها على الحفاظ على أمنها، وأن عالما خاليا من الأسلحة النووية سيكون أكثر استقرارا وأمنا. ولا يمكن القيام بذلك من جانب واحد أو في قفزة واحدة؛ فهو يتطلب خطوات تدريجية متبادلة التعزيز بمشاركة فعالة من المجتمع الدولي بأسره. ولا تسمح البيئة الأمنية الحالية للمملكة المتحدة بنزع السلاح من جانب واحد الآن، ولكننا نعمل على مجموعة من تدابير نزع السلاح، بما في ذلك الشفافية واللارجعة والتحقق، لإحراز تقدم حيثما أمكن وضمان استعداد المملكة المتحدة لذلك الوقت.

آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح

21 - تشارك المملكة المتحدة بنشاط في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك في اللجنة الأولى للأمم المتحدة، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح في جنيف، فضلاً عن دعم المناقشات المخصصة في مجلس الأمن بشأن معاهدة عدم الانتشار والمسائل المتعلقة بنزع السلاح. كما تدعم المملكة المتحدة بقوة ميثاق المستقبل، الذي اعتمده قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2024، والذي يتضمن أول التزام متعدد الأطراف بنزع السلاح النووي منذ أكثر من عقد من الزمان.

22 - ومن الأمثلة الأخرى على الدور النشط للمملكة المتحدة مشاركتنا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي عملاً بقرار الجمعية العامة 50/74 في عامي 2022 و 2023، وبصفتها نائبة لرئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في دورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام 2024.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

23 - لم تُجر المملكة المتحدة أي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى منذ عام 1991. وقد اضطلعنا بدور محوري في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث كنا من أوائل الدول التي وقعتها في عام 1996 وأكملنا التصديق عليها في عام 1998.

24 - وتعتبر المملكة المتحدة المعاهدة، ودخولها حيز النفاذ، جزءا حيويا من النهج التدريجي لنزع السلاح النووي. ولا تزال المملكة المتحدة تدعو بصوت مدوٍّ، بما يشمل الضغط بانتظام على الدول لتوقيع الاتفاقية والتصديق عليها. ونرحب بجميع التصديقات الأخيرة على المعاهدة.

25 - وتُعد المملكة المتحدة أحد أكبر المساهمين الماليين في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تقدم 4,5 ملايين جنيه إسترليني سنويًا بالإضافة إلى دعم تقني وإداري واسع النطاق. وتحتفظ المملكة المتحدة بمركز البيانات الوطني في المملكة المتحدة وتستضيف ثلاثة عشر مرفقاً منتشراً في جميع أنحاء العالم، تدعم نظام الرصد الدولي.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

26 - تُطبّق المملكة المتحدة منذ عام 1995 وقفا اختياريا على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي عام 1998، أعلنت المملكة المتحدة عن الحجم الإجمالي لمخزوناتها من المواد الانشطارية ووضعت طوعا جميع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض الدفاع تحت الضمانات الدولية. ولا تزال هذه المواد خاضعة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة تجري منذ ذلك الحين طبقا للضمانات الدولية. ومع ذلك، تحتفظ المملكة المتحدة بالحق في استئناف تلك الأنشطة خارج نطاق الضمانات، بموجب شروط اتفاق العرض الطوعي للمملكة المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

27 - وقد أوضحت المملكة المتحدة علنًا أن نزع السلاح النووي يتطلب معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وسيحتاج هذا الأمر إلى جهد جماعي مشترك بين المناطق، وتواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل مؤتمر نزع السلاح، وتعمل بنشاط مع سائر الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية لاستكشاف سبل المضي قدمًا.

التحقق

28 - من الضروري وجود نظام تحقق فعال لكي تكون الدول واثقة من أن الدول الأخرى قد أزالت أسلحتها النووية وأنها تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن أي محاولة لعكس عملية الإزالة أو الاحتفاظ بقدرة على امتلاك عتبة السلاح النووي ستُكتشف وتُمنع. ويجب ألا يكشف نظام من هذا القبيل عن معلومات حساسة أو تُسهم في الانتشار.

29 - وقد ظلت المملكة المتحدة في طليعة أبحاث التحقق الوطنية والدولية لأكثر من عقدين من الزمن، سواء على الصعيد المحلي أو بالتعاون مع مجموعة متنوعة من البلدان الأخرى. وعلى نطاق أوسع، ستواصل المملكة المتحدة دعم المبادرات الدولية لتحقيق أهداف تقنية واسعة النطاق وبناء الثقة وسط المجتمع الدولي. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الاضطلاع بدور فعال في مبادرات من قبيل فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي مع السويد والنرويج والولايات المتحدة.

30 - وفي إطار الشراكة الرباعية للتحقق، استضافت المملكة المتحدة أول عملية متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي (عملية LETTERPRESS) في عام 2017، واختتمت آخر عملية منها (عملية TYPEWRITER) في أواخر عام 2024. وقد شارك خبراؤنا، في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، في رئاسة أفرقة عاملة في كل مرحلة من مراحل الشراكة الثلاث، فضلا عن تقديم ورقات عمل وعدم العمليات.

مبدأ اللارجعة

31 - يعد مبدأ اللارجعة أمرا حيويا لنزع السلاح النووي، ولكن لا يوجد تعريف مشترك أو فهم موحد للمبدأ. وقدمت المملكة المتحدة والنرويج ورقة عمل في مؤتمر الاستعراض لعام 2022 سعت إلى تقديم تعريف أو فهم في سياق معاهدة عدم انتشار. وتواصل المملكة المتحدة تمويل سلسلة من مشاريع المجتمع المدني لإجراء حوارات بشأن مبدأ اللارجعة لتعزيز المشاركة العالمية في النقاش بشأن اللارجعة وتمهيد الطريق لجهود اللارجعة في المستقبل. وفي هذه المناقشات، وجدنا أن تحقيق اللارجعة والحفاظ عليها يتطلب الجمع بين العناصر القانونية والسياسية والتقنية والاجتماعية/المعيارية. وينبغي أن نواصل البحث مع الشركاء بشأن ما ينبغي أن يشمله إطار العمل حتى نمتلك الأدوات اللازمة لضمان عدم الرجوع الفعال والمستدام عندما نتمكن من نزع السلاح.

الحد من المخاطر

32 - تقع على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية الحد من خطر نشوب نزاع نووي، وللمملكة المتحدة سجل قوي في تدابير الحد من المخاطر. ويشمل ذلك ما يلي: عدم استهداف صواريخنا لأي دولة منذ عام 1994؛ وإنشاء عملية الدول الخمس؛ ووضع إطار قوي للسلامة والأمن النوويين الدفاعيين؛ وإجراء مناقشات استراتيجية مع الدول لتحسين التواصل والتفاهم؛ وإبرام اتفاقات للحد من المخاطر. وترحب المملكة المتحدة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في دعم الحد من المخاطر من خلال المشاركة في مواجهة التحديات الأمنية.

33 - وإلى جانب قنوات المشاركة المتعددة الأطراف القائمة، تُجري المملكة المتحدة مناقشات استراتيجية مع مجموعة من الدول لتحسين التواصل والتفاهم بشأن العقيدة النووية وبناء الثقة كجزء من التزامنا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن الأهداف الإضافية لهذا النوع من الحوار تعزيز الفهم العالمي لدوافع المخاطر. كما تعمل المملكة المتحدة مع الأكاديميين والحكومات والممثلين العسكريين على نطاق منطقة المحيطين الهندي والهادئ لتعزيز فهم مسائل الأمن الإقليمي وتحديد آليات إضافية للحد من خطر نشوب نزاع نووي في المستقبل.

3-1 تدابير الشفافية وبناء الثقة

الشفافية

34 - في إطار مسؤولياتنا، ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تحدد إجراءات لزيادة الشفافية بطريقة تعزز التفاهم والثقة، من دون إيجاد مخاطر تتعلق بالانتشار أو الأمن الوطني. والشفافية مهمة لبناء الثقة والتفاهم.

35 - وتتحلى المملكة المتحدة بالشفافية بشأن وسائل ردعها. وسنواصل نشر الحد الإجمالي لمخزوننا النووي البالغ 260، وسنواصل العمل على الشفافية، بما في ذلك تشجيع الدول على مناقشة قدراتها وسياساتها النووية بشكل علني بما يتماشى مع هذا المبدأ الأساسي لنزع السلاح. كما أننا ننخرط في حوارات استراتيجية مع الأعضاء الخمسة الدائمين والحلفاء والشركاء لبناء الثقة والشفافية حول الطموحات الأمنية والمصالح الحيوية والعقيدة العسكرية.

36 - وقد تضمّن عمل المملكة المتحدة في مجال الشفافية خلال دورة الاستعراض الحادية عشرة ما يلي:

- نشر ورقة قيادة المؤسسة النووية الدفاعية (عام 2024)، التي تحدد، لأول مرة، ما يتطلبه إيصال الرادع النووي للمملكة المتحدة. وهذا هو أكبر وصف مكتمل للمؤسسة النووية الدفاعية قدمته المملكة المتحدة على الإطلاق.
- إجراء مناقشات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية، بغية تطوير فهمنا الجماعي - بأساليب تشمل المشاركة في مبادرة السويد بشأن الحد من مخاطر النزاع النووي.
- استضافة اجتماعات مائدة مستديرة وحوارات استراتيجية مع طائفة من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية من أجل بناء المزيد من الثقة والشفافية بين الدول فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وتعزيز حوار عالمي يتسم بقدر أكبر من التدبر والإيجابية بشأن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.
- إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بشأن رادعنا النووي وتقديم تحديثات منتظمة إلى البرلمان (انظر القسم الفرعي التالي أدناه).

37 - وفي إطار التزامنا المستمر بالشفافية، ستعقد المملكة المتحدة جلسات مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن مشروع التقرير الوطني هذا في الوقت المناسب. وتُظهر هذه الجهود مدى أهمية الشفافية بالنسبة للمملكة المتحدة، وتبين التزامها المستمر بمعاهدة عدم الانتشار والعمل مع الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

المشاركة مع البرلمان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية

38 - تعتبر المشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان مساهمة مهمة في التزام المملكة المتحدة بالشفافية وخطة العمل لعام 2010.

39 - ونرحب بالحوار مع طائفة متنوعة من الخبراء، وندعو إلى أفكار طموحة لتعزيز الحوار بين المجتمع المدني والحكومة. وتمول المملكة المتحدة عدة مشاريع من خلال صندوق برنامج مكافحة الانتشار (4 ملايين جنيه إسترليني في السنة المالية 2025/2024) لاستكشاف سبل الدفاع عن الهيكل الدولي

لمكافحة الانتشار وتعزيزه وزيادة العمل الدولي المناهض لتهديدات الانتشار الأكثر حدة. كما نستضيف مجموعة من حلقات العمل والمؤتمرات في مؤسسة ويلتون بارك، وهي وكالة تنفيذية تابعة لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، بشأن مواضيع تشمل معاهدة عدم الانتشار ومبدأ اللارجعة. وفي عام 2024، كما في السنوات السابقة، قدم مسؤولون بريطانيون كبار من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، ووزارة الدفاع، والإدارة المعنية بأمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفرية إحاطة لمنظمات المجتمع المدني وأجابوا عن أسئلة في اجتماعات مائدة مستديرة افتراضية نظمتها جمعية الصليب الأحمر البريطانية.

40 - ويعزز التدقيق البرلماني في المملكة المتحدة البرنامج النووي الدفاعي للمملكة المتحدة، ونحن نشارك بانتظام من خلال الأسئلة البرلمانية واستفسارات اللجان المختارة والمناقشات والمراسلات. ونقوم بترتيب مشاركة إضافية لمساعدة البرلمانيين على فهم سياسة الردع ونزع السلاح في المملكة المتحدة والأساس المنطقي لقرارات الحكومة وتعزيز الحوار. ويشمل ذلك التقدم المحرز في برامج المؤسسة النووية الدفاعية، والتي نُشر أحدث تقرير بشأنها في 8 آذار/مارس 2023.

عملية الدول الخمس

41 - تقع على عاتق الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية خاصة عن التمسك بمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذ التزاماتنا بموجبها. وتظل عملية الدول الخمس، التي أنشأتها المملكة المتحدة في عام 2009، قناة مهمة تناقش من خلالها الدول الحائزة لأسلحة نووية تنفيذ معاهدة عدم الانتشار والتقدم المحرز نحو نزع السلاح. وفي حين أن غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا وخطابها النووي غير المسؤول يحدان من التقدم في هذا المنتدى، فإن المملكة المتحدة، كما ورد في الفرع السابق، ملتزمة تمامًا بمواصلة الحوار بشأن الحد من المخاطر. وقد حضرنا عدة اجتماعات منذ شباط/فبراير 2022، كان آخرها في كانون الأول/ديسمبر 2024. ومن واجب الدول الحائزة لأسلحة نووية مناقشة الحد من المخاطر، ونحن نحث روسيا على مواصلة مشاركتها، والقيام بذلك على نحو هادف وصادق.

42 - وهذه التبادلات ليست بديلاً عن الحوارات الثنائية الموضوعية الرفيعة المستوى، كما أنها ليست صيغة للتفاوض على آليات موضوعية ملزمة للحد من المخاطر. ونحن لا نزال على استعداد للمشاركة في تبادل موضوعي للآراء بين الدول الحائزة لأسلحة نووية بغية الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التفسير، ومواصلة الوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار.

الفرع 2 - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار

43 - أبقى هيكل عدم الانتشار المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية أقل من عشرة، في حين أن ضماناته وضوابطه الأمنية وضوابط التصدير التي ينص عليها تمكّن العالم من الوصول الآمن إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والاستفادة منها.

44 - ولكن يجب أن نظل يقظين. فأولاً، تقوض الدول الخبيثة إنجازاتنا الجماعية وتضعف الآليات القائمة. والغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا (في انتهاك لمذكرة بودابست)، والسياسات النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والبرنامج النووي الإيراني الذي يتطور باستمرار تمثل تحديات كبيرة. ويقوض توسع الصين المستمر في المجال النووي معيار عدم الانتشار. وثانيًا، توفر التكنولوجيات الجديدة فرصًا كبيرة للنمو والتطور، ولكنها تجلب معها مخاطر جديدة، ويجب أن نتطلع إلى الأمام لضمان عدم تقويضها

للضمانات. وسنواصل الدعوة إلى مواجهة هذه التحديات والتصدي لها لحماية معاهدة عدم الانتشار والمنافع التي تعود بها على الجميع.

45 - وتفخر المملكة المتحدة بالقيام بدورها في تعزيز عدم الانتشار النووي، من خلال المشاركة الفعالة في ضوابط التصدير، وبناء القدرات، ومناصرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ووضع عدم الانتشار في صميم سياستها الوطنية بشأن المساعي النووية.

1-2 الضمانات

ضمانات المملكة المتحدة

46 - على مدى السنوات الأربع الماضية، واصل مكتب الرقابة النووية بنجاح تشغيل النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في المملكة المتحدة؛ وتنظيم الضمانات في المملكة المتحدة من خلال المحاسبة وعمليات التفتيش التي تجري في إطار النظام، والتقييمات المكتبية، والتدابير الرامية إلى معالجة عدم الامتثال. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء عمليات تفتيش وأنشطة تحقق مستقلة في المملكة المتحدة على النحو المتفق عليه في إطار ضماناتنا الطوعية الثنائية. وقد أكدت الوكالة أن المملكة المتحدة مستمرة في الوفاء بالتزاماتها، ولم تثر أي مسائل مهمة، وقدمت ملاحظات إيجابية بشأن النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها التابع للمملكة المتحدة.

التنفيذ الدولي للضمانات

47 - تُلزم معاهدة عدم الانتشار الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بإبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات على جميع المواد النووية المستخدمة في أنشطة نووية سلمية. ونرى أنه ينبغي اعتبار وجود اتفاق ضمانات شامل بالإضافة إلى بروتوكول إضافي، أو بروتوكول كميات صغيرة معدَّل، عند الاقتضاء، معيارا للتحقق الشامل بما يتماشى مع الإجراء 25 من خطة العمل لعام 2010. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المتحدة ببدء نفاذ البروتوكولات الإضافية في بوليفيا، وتيمور ليشتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وباعتماد بروتوكولات معدَّلة للكميات الصغيرة في توفالو، وسيراليون، والأرض الفلسطينية المحتلة، وفيجي، ولاو، وناميبيا، وناورو. ونغتنم كل فرصة لندعو جميع الدول إلى إدخال بروتوكول إضافي أو بروتوكول كميات صغيرة معدَّل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، تمشيا مع الإجراءين 28 و 31 من خطة العمل لعام 2010، وقدمنا دعما مباشرا للدول المهتمة بالقيام بذلك.

تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

48 - تؤيد المملكة المتحدة الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولي، بما في ذلك من خلال برنامج المملكة المتحدة لدعم الضمانات. ويدعم هذا العمل الإجراءين 22 و 26 من خطة العمل لعام 2010.

49 - وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2025، قدَّم برنامج المملكة المتحدة لدعم الضمانات ما يزيد على 6 ملايين جنيه إسترليني من المساهمات العينية والمالية لما يزيد على 35 مهمة في إطار برنامج دعم التطوير والتنفيذ للتحقق النووي التابع لإدارة الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

التعاون في مجال الدفع النووي البحري في إطار الشراكة الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

50 - تدعم الشراكة الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حصول أستراليا على قدرات من الغواصات المسلّحة تقليديا تعمل بالطاقة النووية. ويتماشى هذا البرنامج تماماً مع الالتزامات الدولية للشركاء.

51 - والتزام الشراكة الثلاثية بوضع أعلى معايير عدم الانتشار لا يتزعزع، وتواصل المملكة المتحدة العمل جنبًا إلى جنب مع أستراليا والولايات المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ويبقى هدفنا هو إرساء سابقة قوية للحصول على قدرة دفع نووي بحري، مما يمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاستمرار في تحقيق أهدافها التقنية ويجعل من الصعب على أي دولة استخدام الدفع النووي البحري كغطاء لبرنامج أسلحة نووية غير مشروع.

2-2 ضوابط التصدير

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004)

52 - تواصل المملكة المتحدة تعزيز قيام جميع الدول بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) تنفيذا كاملا. ونحن، بصفتنا نائبا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، نعمل مع الدول والمنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، على رصد تنفيذ القرار والمساعدة في ذلك. كما ندعم الجهود المبذولة لتعزيز تواصل اللجنة وتطوير الموارد الرئيسية، مثل المبادئ التوجيهية التقنية الطوعية. ويساعد دعمنا الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار، بما في ذلك بدعم قدرتها على تنفيذ القوانين واللوائح التي تنظِّم الأنشطة النووية.

مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر

53 - تكتسي مجموعة موردي المواد النووية دورا مهما في منع انتشار الأسلحة النووية. وتطبق المملكة المتحدة ضوابط التصدير الوطنية على عمليات نقل المواد النووية والمواد ذات الصلة بالمجال النووي، والمواد ذات الاستخدام المزدوج، والمعدات والبرمجيات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، وتلتزم بالمبادئ التوجيهية التي وافقت عليها مجموعة موردي المواد النووية. ولا ترخّص المملكة المتحدة أي عملية تصدير ذات صلة إلا إذا كانت تتوافق مع المبادئ التوجيهية للمجموعة والتزامات المملكة المتحدة تجاه لجنة زانغر. وتعترف المملكة المتحدة بحق الأطراف في الحصول على المواد النووية للأغراض السلمية، ولن ترفض طلب ترخيص التصدير إلا إذا كان النقل المزمع يتعارض مع معايير ترخيص التصدير الخاصة بها.

54 - وتقدم المملكة المتحدة الدعم الدائم في مجال أعمال السكرتارية لاجتماعات لجنة زانغر، والخبرة التقنية المنتظمة إلى مجموعة مورِّدي المواد النووية من خلال فريق الخبراء التقنيين التابع لها، وتشارك مشاركة كاملة في أفرقة تبادل المعلومات التابعة للمجموعة. وتتبادل المملكة المتحدة أفضل الممارسات والخبرات الوطنية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للمجموعة من خلال اجتماعات الفريق الاستشاري التابع للمجموعة.

الضمانات المتبادلة بين الحكومات والتوعية الدولية

55 - تستخدم المملكة المتحدة اتفاقات الضمانات المتبادلة بين الحكومات لوضع ضمانات لصادرات بعض المواد ذات الصلة بالمجال النووي من المملكة المتحدة. ويجب على الأطراف المتلقية أن تؤكد أن المواد النووية ستستخدم لأغراض سلمية ومدنية، وإلا فإن المملكة المتحدة لن تصدر ترخيصًا بالتصدير.

56 - ونظمت المملكة المتحدة حلقة دراسية تدريبية ناجحة في أيار/مايو 2024 للكيانات المعنية بالصادرات النووية. وقد شهدت الحلقة الدراسية حضوراً كبيرا، بمشاركة نحو 80 ممثلاً من الصناعة النووية. وأُبلغت الصناعة بالإجراءات التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة لمنع انتشار الأسلحة النووية وكيفية ارتباط ذلك بالالتزامات الدولية مثل معاهدة عدم الانتشار. وأكدت ردود فعل الصناعة أنهم وجدوا أن التوعية قيّمة وأنها حسّنت بقدر كبير من فهمهم للموضوع، والدور الذي يمكن أن يقوموا به في دعم المعايير العالية لعدم الانتشار.

اتفاقات التعاون النووي

57 - اتفاقات التعاون النووي هي معاهدات دولية ملزمة قانوناً توفر إطاراً رفيع المستوى للتعاون النووي المدني، بما في ذلك ضمانات عدم الانتشار والإجراءات الوقائية والأمن في المجال النووي. وتؤدي الاتفاقات دوراً مهماً في تشجيع التعاون بين البلدان الشريكة، حيث تروج هذه الاتفاقات لتطبيق معايير عالية من الأمان والأمن والضمانات وعدم الانتشار، مع إرساء إطار للتعاون.

58 - وتستعرض المملكة المتحدة بانتظام محتوى اتفاقات التعاون النووي التي توقعها المملكة المتحدة وتتفاوض على تعديلات بحسب الاقتضاء لضمان أن تجسد التزاما قويًا بعدم الانتشار وأن تظل متوافقة مع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية، لا سيما تلك التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء المملكة المتحدة بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار. ونحن ننظر بنشاط في عقد اتفاقات جديدة مع شركاء آخرين حيثما كان ذلك مفيداً للجميع.

59 - وقد قمنا بتحديث توجيهاتنا للكيانات النووية في المملكة المتحدة في شباط/فبراير 2024، حيث أوضحنا بالتفصيل متطلبات الإبلاغ لضمان الامتثال لاتفاقات التعاون النووي وغيرها من التزامات الضمانات الأخرى، إضافة إلى متطلبات الاستيراد والتصدير لبعض المواد ذات الصلة بالمجال النووي.

2-3 الأمن النووي

60 - وتفخر المملكة المتحدة بأنها رائدة عالمياً في مجال الأمن النووي، مما يُظهر التزامها ومشاركة خبراتها من خلال تمويل النشاط البرنامجي، والمشاركة الاستباقية في الجهود الدبلوماسية الدولية، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل ظهور تكنولوجيات جديدة. ويجب مراعاة أعلى معايير الأمن النووي في جميع التطبيقات النووية.

تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي المدني

61 - تشارك المملكة المتحدة بنشاط في المنتديات الدولية لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنتدى العالمي لمنع الإرهاب الإشعاعي والنووي، والشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والندوة الدولية بشأن التخفيف من التهديدات الداخلية. ومن خلال برنامج الأمن النووي العالمي التابع للمملكة المتحدة، نقدم الدعم والمساعدة إلى البلدان التي تتطلع إلى تطوير وتعزيز أمنها النووي المدني. وتشريعات المملكة المتحدة المتعلقة بالأمن النووي المدني والأهداف الأمنية التي يشترط مكتب الرقابة النووية من القطاع تحقيقها ترد على نحو كامل الوثيقة INFCIRC/225.

تعميم الاتفاقيات

62 - كانت المملكة المتحدة جهة فاعلة رئيسية في مؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 2022. كما اغتنمت المملكة المتحدة هذه الفرصة لإيداع تقرير محدث بشأن المادة 14 من الاتفاقية ينشر جميع القوانين واللوائح ذات الصلة بتنفيذ تعديل الاتفاقية.

63 - وصدّقت المملكة المتحدة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام 2009، بما يتماشى مع الإجراء 45 من خطة العمل لعام 2010. ونحن نشجع جميع الدول على توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق عليهما في أقرب فرصة ممكنة.

دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية

64 - كانت المملكة المتحدة واحدة من أكثر البلدان نشاطًا في المؤتمر الدولي الرابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي المعقود في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024 بحضور وزاري وتمويل مناسبات جانبية وتوفير متكلمين. وقد شعرنا بخيبة أمل لأن إيران أعاقت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإعلان الوزاري، الأمر الذي كان بمثابة فرصة ضائعة لإبداء التزام موحد بالأمن النووي.

65 - والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر دولة عضو مساهمة في صندوق الأمن النووي ذي الموارد الخارجة عن الميزانية والتابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تبرعت بما يزيد على 10 ملايين جنيه إسترليني منذ عام 2020. وسنواصل حثّ المزيد من الدول الأعضاء على المساهمة مالياً في الصندوق، والدعوة إلى تخصيص حصة أكبر من الميزانية العادية للوكالة لأنشطة الأمن النووي.

2-4 المناطق الخالية من الأسلحة النووية

المناطق الحالية

66 - وقّعت المملكة المتحدة بروتوكولات جميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوحة للتوقيع وصدّقت عليها، مما يعطي ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً لما يزيد على 100 بلد في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راراتونغا)، وأفريقيا (معاهدة بليندابا)، وآسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك)، وهو ما يدعم الإجراء 9 من خطة العمل لعام 2010. ونحن نؤيد أيضا الإعلانات السياسية الموازية التي اعتمدتها الدول الحائزة لأسلحة نووية ومنغوليا بشأن وضع ذلك البلد الخالي من الأسلحة النووية.

67 - والمملكة المتحدة على استعداد لتوقيع البروتوكول المنقح لمعاهدة بانكوك المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والتصديق عليه، مع إصدار بيان يتواءم مع ضمان أمننا الوطني السلبي الذي لا يقوض أهداف ومبادئ المعاهدة. ونحن نقدر ونؤيد تركيز رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتجدد على هذا الأمر وسنعمل بالتعاون مع الرابطة للسماح بالتوقيع والتصديق على البروتوكول قريباً.

معاهدة تلاتيلولكو

68 - تحظر معاهدة تلاتيلولكو على دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استخدام الأسلحة النووية أو حيازتها وتحظر على الدول الأخرى تخزين ونشر الأسلحة النووية على أراضي تلك الدول. والمملكة المتحدة من الدول الموقعة على البروتوكولين الإضافيين للمعاهدة.

69 - ونحن بصدد إبرام اتفاق ضمانات ثنائي جديد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة داخل منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلولكو، سيعكس التحديثات التي أُدخلت على اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكول الكميات الصغيرة. ونعمل على نحو وثيق مع أقاليمنا وراء البحار لتأكيد الترتيبات العملية المطلوبة لتمكين التنفيذ الناجح لاتفاقات الضمانات هذه.

منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

70 - إن المملكة المتحدة، باعتبارها إحدى الجهات المشاركة في رعاية قرار عام 1995، تدرك مسؤولياتها وتظل ملتزمة تماماً بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. ويسر المملكة المتحدة أنها حضرت جميع مؤتمرات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بصفة مراقب، وترحب بأعمال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط للتصدي لجميع تهديدات أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وتلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع الشركاء من أجل تحقيق هذه الرؤية، وتظل على استعداد لتقديم الدعم الفعال وتيسير الحوار الإقليمي المتجدد الذي يهدف إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة في المنطقة بشأن ترتيبات عقد مؤتمر على النحو المنصوص عليه في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

71 - ولكي تكون المنطقة فعالة بشكل كامل في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، يجب أن تتحقق بتوافق جميع دول المنطقة. ورأينا الذي نتمسك به منذ فترة طويلة هو أن إنشاء هذه المنطقة، وجميع المناطق الأخرى في المستقبل، ينبغي أن يتماشى مع المبادئ والمبادئ التوجيهية التي وافقت عليها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام 1999: وقد أرسيت بموجب ترتيبات توصلت إليها دول المنطقة بحرية.

5-2 مسائل الامتثال وما يتصل به من مسائل وشواغل أخرى

إيران

72 - تقوم إيران بإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60 في المائة منذ عام 2021، وهو ما لا يوجد مبرر مدني موثوق له. ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي يعد أولوية لدى المملكة المتحدة. ويجب على إيران أن تمتثل لالتزاماتها وتعهداتها في المجال النووي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015) ومعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة. وقد قدمت المملكة المتحدة، مع شركاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فرصًا عديدة لإيران للعودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة، ورفضت إيران إبرام صفقة في عام 2022 بعد جولتين من المفاوضات. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بضمان حل دبلوماسي، ولكنها ستنظر في استخدام جميع الوسائل المتاحة لمنع إيران من تطوير سلاح نووي، بما في ذلك إعادة فرض الجزاءات. وهذا من شأنه أن يعيد فرض جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجزاءات التي رفعت بموجب صفقة عام 2015.

73 - وتؤيد المملكة المتحدة ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير التحقق والرصد المهنيين وغير المنحازين والقويين لبرنامج إيران النووي. ونحن نأسف بشدة للخطوات التي اتخذتها إيران للحد بشكل كبير من وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها اعتبارًا من 23 شباط/فبراير 2021، ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بالتحقيق المنفصل الخاص بالضمانات. وتواصل المملكة المتحدة التأكيد على أهمية استقلالية الوكالة وخبرتها التقنية، من خلال طرح خمسة قرارات مشتركة لمجلس المحافظين منذ عام 2020، وقد أُقرّت بتأييد الأغلبية. ويسلط ذلك الضوء على القلق الدولي المشترك بشأن عدم تعاون إيران مع الوكالة.

74 - ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء القذائف التسيارية لإيران وإزاء قيامها بنقل صواريخ إلى جماعات مسلحة في المنطقة على نحو مزعزع للاستقرار، وبنقلها، مؤخراً، إلى روسيا. وتسلط هذه التصعيدات الضوء على التهديد الخطير الذي تشكله إيران على الأمن العالمي والإقليمي. وبناء على ذلك، وفي "يوم الانتقال" بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم ترفع المملكة المتحدة، إلى جانب شركاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، بعض الجزاءات المفروضة على برامج إيران النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية التي كان من المقرر رفعها بموجب شروط خطة العمل الشاملة المشتركة. وكان هذا الإجراء ردا متناسبا ومشروعا على عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة على مدى سنوات. ويمكن التراجع عن هذا القرار في حال نفذت إيران التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة على نحو كامل.

غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا

75 - تتجاهل روسيا بشكل صارخ معاهدة عدم الانتشار والهيكل الدولي لمنع الانتشار النووي. وكان غزو بوتين لأوكرانيا انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وقد رأينا روسيا، مرارًا وتكرارًا، تتجاهل المعايير الدولية وتستهزئ بها. وما خطابها النووي غير المسؤول وإشاراتها النووية القسرية إلا أمثلة أخرى على هذا السلوك. والغرض من تلك التصرفات هو تخويفنا وردعنا. ولكنها لن تفلح.

76 - كما أننا نشعر بقلق عميق إزاء الخطر المتزايد على الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا بسبب الحرب الروسية غير القانونية.

77 - وفي آذار/مارس 2022، استولت روسيا بشكل غير قانوني على محطة محطة زابوريجيا للطاقة النووية ولا تزال تحتل المحطة وتسيطر عليها. وتحافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجود مستمر في محطات الطاقة النووية في أوكرانيا، وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2025، كان المدير العام للوكالة قد أبلغ عن حالة الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا 264 مرة منذ الغزو الروسي. وقد كشفت هذه التقارير عن التهديد الناجم عن احتلال روسيا لمحطة الطاقة النووية في زابوريجيا على الأمان والأمن النوويين، بما في ذلك تدهور هيكل الموقع، وعدم وجود خطط للصيانة، وحالات تسرُّب البورون، وضعف سلاسل الإمداد، وعدم كفاية الموظفين وانخفاض كفاءتهم، وانخفاض إمدادات المياه إلى برك التبريد بسبب تدمير سد كاخوفكا، وانقطاع إمدادات الكهرباء إلى المحطة بسبب الهجمات الروسية على البنى التحتية المجاورة.

78 - كما ذكرت الوكالة أن الهجمات الروسية المتجددة على شبكة الطاقة التي تزداد هشاشةً في أوكرانيا تُعرّض الأمان النووي للخطر. ولا تُصمّم أي محطة طاقة نووية للتكيُّف مع عدم الاستقرار في شبكة الكهرباء. وفي سياق سلوك روسيا في أوكرانيا، تؤيد المملكة المتحدة "الركائز السبع للأمان والأمن النوويين" و "المبادئ الخمسة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية" التي وضعها المدير العام.

79 - وتعطي المملكة المتحدة الأولوية لدعم أوكرانيا في الرد على غزو روسيا غير القانوني وتواصل الضغط على روسيا لوقف الأعمال التي تهدد الأمان والأمن النوويين في المنطقة. وقد أيدت المملكة المتحدة ثمانية قرارات ناجحة تتعلق بالأمان والأمن النوويين في أوكرانيا في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة واجتماعات مؤتمرها العام منذ الغزو. وبدعم من المملكة المتحدة، انتُخبت أوكرانيا عضوا في مجلس محافظي الوكالة في أيلول/سبتمبر 2023.

80 - وقد قدمت المملكة المتحدة الدعم لأوكرانيا للحفاظ على أمن المواد النووية وتحسينه على المستوى الثنائي ومن خلال الشركاء، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ الغزو الروسي الشامل في عام 2022. وقد بلغ إجمالي هذا المبلغ 12 مليون جنيه إسترليني، ويشمل دعما لتعزيز قدرات الكشف على الحدود، والحماية المادية في المواقع، والتدريب على كشف المواد الخارجة عن الرقابة التنظيمية واستعادتها بأمان. ويشمل أيضاً تمويلا عن طريق صندوق الأمن النووي لتعزيزات الأمن المادي، ومعدات للمواقع النووية في جميع أنحاء أوكرانيا، ومبادرة الصحة النفسية التي تقودها الوكالة في البلد.

81 - وستواصل المملكة المتحدة دعوة روسيا إلى استعادة السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا. والطريقة الوحيدة لضمان الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا هي انسحاب روسيا من أراضي أوكرانيا ذات السيادة وإنهاء الحرب.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

82 - يؤسفنا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخذ خطوات مجدية لنزع السلاح النووي. وعوضا عن ذلك، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتشجيع من روسيا، المضي قدماً في برنامجها النووي بهدف معلن هو تعزيز الأساس لإنتاج مواد صالحة لصنع أسلحة نووية.

83 - وينتهك تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتعمل المملكة المتحدة بنشاط من أجل كفالة التنفيذ الشامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأي انتهاك من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن يقابل برد صارم وحازم من المجتمع الدولي.

84 - وترحب المملكة المتحدة بالتزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بدور أساسي في مجال التحقق في إطار أي اتفاق بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتشجع عودة مفتشي الوكالة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة التوصل إلى اتفاق.

سوريا

85 - لقد ساورنا قلق عميق إزاء استمرار نظام الأسد في عدم امتثاله لاتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتحديداً قيامه ببناء مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور، وعدم تزويد الوكالة بمعلومات التصميم اللازمة، مما يشكل عدم امتثال لالتزاماته المتعلقة بالضمانات. ورحبنا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة في هذا الشأن، كما يتضح من زيارة المدير العام غروسي لدمشق والزيارتين التقنيتين اللتين قامت بهما الوكالة في عام 2024، ونحث السلطات المؤقتة على تصحيح أوجه القصور في النظام القديم وإعادة سوريا إلى حالة الامتثال.

6-2 مساهمات أخرى في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية

الشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

86 - تساهم المملكة المتحدة بشكل كبير في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تعمل على تحسين أمن المواد النووية والإشعاعية من خلال برامج الحد من تهديد أسلحة الدمار الشامل. وأسهمت المملكة المتحدة بما يزيد على 10 ملايين جنيه إسترليني لدعم الأمن النووي في أوكرانيا. وساعدت هذه الجهود أوكرانيا على إدارة المخاطر المرتبطة بالنزاع، مثل إصلاح الأضرار التي ألحقتها القوات الروسية أثناء احتلالها لمنطقة تشيرنوبل المحظورة، وساعدت أوكرانيا على تطوير قدرتها على الحفاظ على أمن المواد النووية والإشعاعية وتعزيزه. وإضافة إلى ذلك، في عام 2024، قادت المملكة المتحدة دعوة الدول إلى تعزيز أمن النقل وترسيخ ثقافة الأمن النووي.

نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا

87 - يعد نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا أداة حاسمة في منع النقل غير الملموس للتكنولوجيا من الأوساط الأكاديمية إلى برامج الأسلحة التقليدية المتقدمة أو أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها. وينطبق ذلك على الطلاب والباحثين الدوليين (باستثناء الطلاب والباحثين من الجنسيات المعفاة) الذين يخضعون لمراقبة إدارة الهجرة في المملكة المتحدة ويرغبون في إجراء دراسات عليا أو أبحاث في بعض المواضيع الحساسة.

88 - ويدعم هذه التدابير واحد من أقوى نظم مراقبة التصدير في العالم. وتجري الحكومة تقييماً دقيقا لجميع تراخيص التصدير وفقاً لمعايير صارمة، وقد عملت مع الأوساط الأكاديمية لتوفير إرشادات محدثة بشأن ضوابط التصدير تكون أكثر تحديداً لاحتياجاتها.

الأمم المتحدة

89 - تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في دعم وتعزيز المعايير الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك من خلال الدعم المؤسسي الذي يقدمه مكتب شؤون نزع السلاح لمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذ القرار 1540 (2004). وتدعم المملكة المتحدة جهود الأمم المتحدة وتقوم بدور نشط في تعزيز عدم الانتشار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

90 - ويشمل ذلك الدعوات المنتظمة إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات رداً على انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجزاءات والقرارات المنفذة لتقييد طموحاتها النووية؛ والمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القرار 2231 (2015) (بشأن إيران) وتبادل التقارير الخطية بشأن امتثال إيران للقرار 2231 (2015)، فضلا عن دورنا النشط في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) والبعثة المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ونأسف بشدة لإلغاء فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) في عام 2024. وتدعم المملكة المتحدة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004)، بما في ذلك ترشيح خبراء من المملكة المتحدة للعمل في فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). ومنذ عام 2022، ظلت المملكة المتحدة توجه الانتباه بانتظام إلى حالة الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، وخاصة في زابوريجيا، بما في ذلك تأييد دعوات المجلس إلى اتخاذ قرارات والتصويت لصالح قرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في عام 2024.

الباب 3 - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

91 - لقد استفادت المملكة المتحدة كثيراً من استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وهي على استعداد لمشاركة تجربتها حتى تستفيد منها دول أخرى كذلك.

3-1 تعزيز الاستخدامات السلمية

المشاريع النووية المدنية المقبلة

92 - إن إنشاء المفاعل النووي البريطاني العظيم يضع المملكة المتحدة في صدارة نشر الجيل القادم من المفاعلات النووية في أوروبا. وتطمح المملكة المتحدة إلى نشر الطاقة النووية، وهي تمضي قدماً في نواياها لإكمال إنشاء مفاعلي هينكلي بوينت سي وسايزويل سي ونشر مفاعلات نمطية صغيرة، فضلاً عن الاستثمار في البحث والتطوير في المفاعلات النمطية المتقدمة وطاقة الاندماج. ومع هذه الطموحات المتجددة، وباعتبار المملكة المتحدة أقدم دولة تجارية في مجال الطاقة النووية، فستواصل أداء دور رائد في التطوير النووي المدني على الصعيد الدولي.

التكنولوجيا النووية المتقدمة

93 - يمكن للتكنولوجيا النووية المتقدمة أن تؤدي دورًا رئيسيًا في مزيج الطاقة في المملكة المتحدة في المستقبل مع انتقالنا إلى الصافي الصفري في عام 2050 ودعم أمن الطاقة لدينا.

94 - ونحن فخورون بدعم بائعي المفاعلات النمطية الصغيرة في المملكة المتحدة، مثل رولز - رويس للمفاعلات النمطية الصغيرة، في التصدير إلى دول نووية تتحلى بالمسؤولية، ونعتقد أن هذا التصميم يمكن أن يكون مناسبًا تمامًا للنشر في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

95 - وتعمل المملكة المتحدة مع الشركاء ذوي التفكير المماثل وتبحث عن مجالات للتعاون لتطوير البيئة المؤاتية لنشر المفاعلات النمطية المتقدمة بشكل آمن ومأمون وإطلاق الفوائد الكاملة للمفاعلات النمطية الصغيرة. ونشرت الإدارة المعنية بأمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفرية إرشادات للمفاعلات النمطية المتقدمة للدخول في تقييم التصميم العام، وهي المرحلة الأولى من العملية الرقابية النووية في المملكة المتحدة، وفاءً بالتزامنا الوارد في الكتاب الأبيض للطاقة بفتح تقييم التصميم العام للمفاعلات النمطية الصغيرة.

صندوق الوقود النووي

96 - أُطلق صندوق الوقود النووي في عام 2023. وقد استثمرنا، من خلاله، ما يزيد على 35 مليون جنيه إسترليني، بتمويل مماثل من الصناعة النووية، لإنشاء قدرات وقود محلية جديدة يمكنها تزويد المفاعلات الحالية والمفاعلات المتقدمة في المستقبل بالوقود. ومُنح تمويل لتسعة مشاريع.

برنامج المملكة المتحدة لليورانيوم المنخفض التخصيب العالي المقايسة

97 - في أواخر عام 2023، أعلنت المملكة المتحدة عن تخصيص ما يصل إلى 300 مليون جنيه إسترليني لإنشاء سلسلة توريد محلية لليورانيوم المنخفض التخصيب العالي المقايسة، من أجل إعادة تأكيد التزامنا بتطوير قدرات دورة الوقود الأمامية الكاملة لذلك اليورانيوم في المملكة المتحدة بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الحالي.

المهارات

98 - نشرت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية للمهارات النووية الوطنية في أيار/مايو 2024، وهي تحدد الإجراءات المستهدفة التي ستتخذها المملكة المتحدة لضمان امتلاكها المهارات المطلوبة لدعم طموحات المملكة المتحدة النووية. وبدأ العمل بالفعل.

تقاسم تجارب المملكة المتحدة وخبراتها

99 - تضطلع المملكة المتحدة بدور قيادي نشط في عدد من المنظمات المتعددة الأطراف والمبادرات المتنوعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورابطة الطاقة النووية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة السبعة، وغيرها من التجمعات المخصصة للبلدان ذات التفكير المماثل، حيثما تنشأ مسائل مستجدة بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية.

100 - ونحن ندعم بانتظام المهنيين النوويين في المملكة المتحدة للمشاركة في مجموعات الخبراء والمنتديات هذه ونشجع المؤسسات الأكاديمية البريطانية على المشاركة في الشبكات المتعددة الأطراف التي تسهل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية. فعلى سبيل المثال، تم تحديد المختبر النووي الوطني ومعهد الأمن الغذائي العالمي في المملكة المتحدة كمركزين متعاونين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2020. وستؤدي الشراكة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمختبر النووي الوطني إلى تطوير الوقود النووي والتكنولوجيات النووية في المستقبل، في حين سيؤدي تعاون الوكالة مع معهد الأمن الغذائي العالمي إلى النهوض بخطة الأمن الغذائي العالمي، باستخدام تقنيات التحليل النووي للكشف عن تلوث الأعلاف والأغذية والغش فيها. ويدعم هذا العمل الإجراءين 48 و 49 من خطة العمل لعام 2010.

توسيع نطاق الوصول إلى الاستخدامات السلمية

101 - تلتزم المملكة المتحدة بدعم الدول، وخاصة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية وتوسيع نطاق الوصول إلى هذه التقنيات. وتؤدي الطاقة والتكنولوجيات النووية أدواراً رئيسية في التصدي للتحديات العالمية، بدءاً من علاج أمراض مثل السرطان، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وحتى التخفيف من آثار تغير المناخ.

102 - وقد أطلق الحوار المستدام بشأن الاستخدامات السلمية في المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، في عام 2022، وهو مبادرة مشتركة مع الإدارة المعنية بأمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفرية في المملكة المتحدة ووزارة خارجية الولايات المتحدة. وانبثقت هذه المبادرة من سلسلة من الاجتماعات التي استضافها مؤسسة ويلتون بارك في الفترة 2019-2021 لفهم الفرص والتحديات التي تواجه البلدان النامية في الوصول إلى فوائد الاستخدامات السلمية.

103 - ويهدف الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية إلى زيادة الوعي بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وتحسين الوصول إليها وتعزيز قبولها، ولا سيما دورها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يعالج الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية العوائق التي تحول دون استعمال الدول لها، مثل المفاهيم الخاطئة حول التكنولوجياالنووية. ويهدف هذا العمل إلى استكمال جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيع نطاقها في مجالات مثل الصحة والزراعة والأمن المائي.

تغير المناخ

104 - كانت المملكة المتحدة أول دولة تؤيد مبادرة الصفر النووي الصافي، إدراكًا منها للأثر الفعال الذي ستحدثه في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2023. وكانت المملكة المتحدة أيضًا جهة فاعلة رئيسية في المجموعة التي جمعت 25 دولة معًا للتعهد بمضاعفة توليد الكهرباء بالطاقة النووية ثلاث مرات بين عامي 2020 و 2050 لتحقيق الصافي الصفري وتحييد أثر الكربون.

105 - وشاركت المملكة المتحدة في الجولة الأولى من المؤتمر الوزاري لخرائط الطريق المفضية إلى الطاقة النووية الجديدة الذي نظمته وكالة الطاقة النووية (NEA) في أيلول/سبتمبر 2023. وقد ضم الاجتماع وزراء الطاقة من 20 دولة التزموا بالعمل معًا جنبًا إلى جنب مع الصناعة النووية لتوسيع دور الطاقة النووية في مسارات الوصول إلى الصافي الصفري. وقد وقعنا بيانين مشتركين أبرزت فيهما الحكومات والصناعة الحاجة إلى الطاقة النووية لمواجهة تحديات الطاقة العالمية واتفقت على عدة مبادئ توجيهية لزيادة قوة الدفع في مشاريع البناء النووية الجديدة.

106 - وفي أيلول/سبتمبر 2024، شاركت المملكة المتحدة في المؤتمر الثاني لوكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن خرائط الطريق المفضية إلى الطاقة النووية الجديدة. ووقّعت المملكة المتحدة بيانًا حكوميًا تعهدت فيه بالتعاون من أجل تعزيز نشر الطاقة النووية الجديدة.

2-3 تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الوكالة

107 - تدعم المملكة المتحدة بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التطبيقات النووية والتعاون التقني. ويوفر برنامج التعاون التقني الدعم اللازم لتمكين البلدان من الاستفادة من استخدام التكنولوجيات النووية بطريقة آمنة ومأمونة وفعالة.

108 - ومن المهم أن تتوافر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة بالقدرة على التمويل. ونحن نسدد مساهماتنا في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي حينها كل عام، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ومنذ عام 2023، بلغت مساهمات المملكة المتحدة في الصندوق كل عام ما يزيد على 4 ملايين جنيه إسترليني.

109 - وتستخدم مساهمات المملكة المتحدة الخارجة عن الميزانية في برنامج التعاون التقني لمواصلة توسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية وإفادة البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم في المقام الأول. ومنذ عام 2022، تفخر المملكة المتحدة بتقديمها زهاء 5 ملايين جنيه إسترليني كمساهمات خارجة عن الميزانية إضافة إلى مساهمتنا السنوية لمساعدة طائفة من المشاريع.

110 - ونواصل تقديم الخبرة التقنية وأسباب الوصول إلى معاهدنا البحثية الرائدة على نطاق العالم لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات البحث والتطوير. وتعمل مؤسسات المملكة المتحدة في أكثر من 30 مشروعا بحثيا منسقا تغطي المسائل البيئية ومجالات الموارد المائية والصحة البشرية والبحوث الطبية والأغذية والزراعة.

3-3 الأمان النووي والمسؤولية المدنية النووية

الأمان النووي المدني

111 - تلتزم المملكة المتحدة بتحقيق مستويات عالية من الأمان النووي، والوفاء بواجباتنا كطرف متعاقد في الصكوك الدولية المتعلقة بالأمان النووي مثل اتفاقية الأمان النووي. وتدعو المملكة المتحدة بصورة روتينية إلى إجراء استعراضات أقران دولية موجهة إلى الداخل بشأن الأمان النووي، وذلك من قبيل خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وفريق استعراض الأمان التشغيلي، لتعزيز إطار الأمان الخاص بها ولتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الأطراف الدولية.

بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة

112 - يقع الأمان النووي في صميم السياسة النووية المدنية للمملكة المتحدة ومشاركتها الدولية. ويتجلى التزام المملكة المتحدة بالتحسين المستمر في مجال الأمان النووي من خلال المشاركة بنشاط في عمليات استعراض الأقران التي تجريها الوكالة، مثل بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة.

113 - وخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة هي استعراض أقران شامل للبنى الأساسية الرقابية للأمان في دولة ما مقارنة بمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة، ويقوم بها فريق من الخبراء الدوليين. وفي كانون الثاني/يناير 2024، استضافت المملكة المتحدة بعثة متابعة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة أوفدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذكر رئيس الفريق المعني ببعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة أن "المملكة المتحدة أدخلت تحسينات مستمرة منذ بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة لعام 2019 لبلوغ أعلى معايير الأمان النووي والإشعاعي". وتمشيا مع نهج استعراضات الأقران المتبع في خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، قدم فريق البعثة توصيات واقتراحات جديدة للحكومة والجهات الرقابية لتعزيز إطار الأمان في المملكة المتحدة. ونحن نعمل على معالجة هذه النتائج وسنقوم بإطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على آخر المستجدات في البعثة القادمة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة.

بعثة استعراض الأمان التشغيلي

114 - في الفترة من 2 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استضافت شركة EDF Energy للطاقة بعثة استعراض الأمان التشغيلي في محطة هيشام 2 للطاقة النووية. وحدد الفريق 8 توصيات و 11 اقتراحاً، بالإضافة إلى 9 ممارسات جيدة.

اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك

115 - المملكة المتحدة طرف متعاقد في اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وترسي هاتان الاتفاقيتان مبادئ الأمان الأساسية وتقودان معايير الأمان على صعيد العالم.

116 - وشاركت المملكة المتحدة في الاجتماعين الاستعراضيين السادس والسابع للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، المعقودين في أيار/مايو 2018 وتموز/يوليه 2022. ومن خلال عملية استعراض الأقران، أشادت مجموعة المملكة المتحدة القطرية بتصنيف المملكة وفقا للتسلسل الهرمي للنفايات بوصفها من مجالات "الأداء الجيد"، وهو أعلى تقدير ممكن بالنسبة للاتفاقية. كما حصلت المملكة المتحدة على جائزة واحدة من أصل 13 ممارسة جيدة بشأن "تطبيق عقلية وقف التشغيل".

117 - وشاركت المملكة المتحدة في الاجتماع الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأمان النووي، في آذار/مارس 2023، الذي نشر تقريره الذي يشرح كيفية امتثال المملكة المتحدة لالتزاماتها بموجب مواد اتفاقية الأمان النووي.

المسؤولية المدنية النووية

118 - المملكة المتحدة طرف متعاقد في الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية (اتفاقية باريس) والاتفاقية المكملة لاتفاقية باريس المتعلقة بمسؤولية الغير في مجال الطاقة النووية (اتفاقية بروكسل التكميلية). ويجري تنفيذ هاتين الاتفاقيتين على الصعيد المحلي في قانون المنشآت النووية لعام 1965. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، دخل بروتوكولا عام 2004 لتعديل اتفاقية باريس واتفاقية بروكسل المكملة حيز النفاذ في المملكة المتحدة. وعُدّل قانون المنشآت النووية لعام 1965 بأثر لاحق بالأمر الصادر في عام 2016 بشأن المنشآت النووية (المسؤولية عن الأضرار).

التأهّب لحالات الطوارئ والاستجابة لها

119 - تلتزم المملكة المتحدة بتوفير ما يلزم من تطمينات للجمهور على الصعيد العالمي بأن المملكة المتحدة والدول الأخرى تستخدم التكنولوجيات النووية بمسؤولية وتلتزم بضمان السلامة العامة.

120 - وأُصدرت اللوائح المتعلقة بالإشعاع (التأهب لحالات الطوارئ والإعلام) لعام 2019 واللوائح المتعلقة بنقل البضائع الخطرة (التعديل) لعام 2019 في آذار/مارس 2019. وتتطلب كلتا مجموعتي اللوائح تحديد جميع المخاطر التي يمكن أن تتسبب في وقوع حالة طوارئ إشعاعية في موقع نووي مصرح به أو أثناء النقل النووي المدني (بالطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية) وتقييم عواقب تلك المخاطر ووضع ترتيبات طوارئ متناسبة.

121 - والمملكة المتحدة طرف أيضا في عدة اتفاقيات دولية تجسد الالتزام بتقديم المساعدة للدول الأخرى في حالة وقوع حوادث نووية وحالات طوارئ نووية. ومن بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، التي تلتزم المملكة المتحدة بموجبها بتبادل المعلومات مع المجتمع الدولي في حالة وقوع حادث نووي أو إشعاعي داخل نطاق ولاية المملكة المتحدة وقد يؤثر على دول أخرى، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، التي وافقت المملكة المتحدة بموجبها على إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمساعدة التي يمكن تقديمها في حالة وقوع حادث في بلد آخر.

3-4 المسائل الأخرى ذات الصلة

المنتدى الدولي للجيل الرابع

122 - المملكة المتحدة عضـــو في المنتدى الدولي للجيل الرابع، وهو منظمة حكومية دولية متعددة الأطراف تركز على إجراء البحوث والتطوير اللازمين لتحديد جدوى الجيل القادم من نظم الطاقة النووية وقدراته على الأداء. ومن بين الأعضـــاء الآخرين في المنتدى الدولي للجيل الرابع الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وكوريا الجنوبية.

123 - وقد وقع الاختيار على ست تكنولوجيات للمفاعلات لمزيد من البحث والتطوير في سياق المنتدى الدولي للجيل الرابع. وهي المفاعلات الســريعة المبرَّدة بالغاز، والمفاعلات الســريعة المبرَّدة بالرصـــاص، ومفاعلات الملح المنصهر، والمفاعلات المبرَّدة بالماء فوق الحرج، والمفاعلات السريعة المبرَّدة بالصوديوم، والمفاعلات الفائقة درجة الحرارة. وهي نظم نووية من الجيل الرابع يمكن الترخيص بها وبناؤها وتشـــغيلها بأمان، مما يوفر طاقة موثوقة وبأسعار معقولة. وستعالج هذه النظم مسائل رئيسية مثل الأمان النووي وإدارة النفايات وعدم الانتشار النووي والتصور العام. واختارت المملكة المتحدة المشاركة في مجموعتي المفاعلات الفائقة درجة الحرارة والمفاعلات السريعة المبرَّدة بالصوديوم من نظام المنتدى الدولي للجيل الرابع. وسيكون كل تعاون بموجب هذه الاتفاقية للأغراض السلمية، مع الالتزام بأهداف عدم الانتشار والالتزامات الدولية.

124 - وتتيح العضوية إمكانية الوصول إلى أحدث فرص البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات النووية المتقدمة، مثل المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة. ومن خلال الاستفادة من الخبرات الدولية والتعاون في المشاريع، يمكن للمملكة المتحدة تعزيز قدرتها النووية، وضمان أمن الطاقة، ودفع عجلة الابتكار. ويدعم هذا التواؤم مع أهداف المنتدى الدولي للجيل الرابع أهداف توسيع نطاق القدرة النووية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الصافي الصفري.